

هليكوبتر الأموال: حل أم مشكلة؟ دراسة حالة الولايات المتحدة الامريكية

م.م. حيدر عبد الرزاق عبد الكريم

م.م. امجد يحيى صبر

جامعة الامام جعفر الصادق (ع) فرع ذي قار / قسم اقتصاديات النفط والغاز

hayderphd٢٣٦@cdu.ac.in

الملخص:

هذا المقال يتناول سياسة هليكوبتر الأموال التي اتخذتها الولايات المتحدة لمواجهة تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد والمجتمع. ويهدف هذا المقال إلى تحليل وتقييم مدى فعالية وجدوى هذه السياسة كحل أو مشكلة. ويعتمد هذا المقال على منهجية تحليلية ونقدية، باستخدام مصادر موثوقة ومحدثة. ويخلص هذا المقال إلى أن سياسة هليكوبتر الأموال هي حل جزئي ومؤقت للأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تسببت بها جائحة كورونا، ولكنها أيضًا مشكلة مستقبلية ومستمرة للاقتصاد والمجتمع. ويوصي هذا المقال بأن سياسة هليكوبتر الأموال يجب ألا تكون حلاً دائماً أو مستمراً، بل حلاً استثنائياً ومؤقتاً يستخدم في حالات الضرورة، وبشروط وضوابط تحد من سلبياتها. كما يوصي هذا المقال بأن يتم إجراء المزيد من البحوث حول آثار هذه السياسة على المدى الطويل، وأن يتم دراسة حلول بديلة أو مكملة لهذه السياسة.

الكلمات المفتاحية (هليكوبتر الأموال ، الولايات المتحدة الامريكية ، ميلتون فريدمان، سياسة).

Money Helicopter: Solution or Problem? USA case study

Hayder AbdelRazzaq AbdelKarim

Amjad Yahya Saber

Imam Jaafar Al-Sadiq University (pbuh) Dhi Qar Branch /

Department of Oil and Gas Economics

Abstract:

This article deals with the helicopter money policy that the United States adopted to cope with the economic and social repercussions of the coronavirus pandemic. The aim of this article is to analyze and evaluate the effectiveness and feasibility of this policy as a solution or a problem. This article relies on an analytical and critical

methodology, using reliable and updated sources. This article concludes that the helicopter money policy is a partial and temporary solution to the economic and social crisis caused by the coronavirus pandemic, but it is also a future and ongoing problem for the economy and society. This article recommends that the helicopter money policy should not be a permanent or continuous solution, but an exceptional and temporary one that is used in cases of necessity, and with conditions and controls that limit its negatives. This article also recommends that more research be conducted on the long-term effects of this policy, and that alternative or complementary solutions to this policy be studied.

Keywords (Helicopter Money, USA, Milton Friedman, Politics).

المقدمة:

هليكوبتر الأموال هو مصطلح اقتصادي يشير إلى توزيع الأموال على الناس بشكل مباشر وغير مشروط، بهدف زيادة الإنفاق والطلب والنمو الاقتصادي. هذا المصطلح ظهر لأول مرة في عام ١٩٦٩ في مقال للاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان، الذي استخدم مثلاً تخيلياً عن رئيس بنك مركزي يلقي الأموال من طائرة هليكوبتر على المدينة. في السنوات الأخيرة، أصبح هذا المفهوم محور نقاش وجدل بين الاقتصاديين والسياسة، خاصة في ظل الأزمات المالية والصحية التي تعاني منها العديد من الدول.

في هذا المقال، سنحاول استكشاف هليكوبتر الأموال كحل محتمل أو مشكلة محتملة للتغلب على التحديات الاقتصادية التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية. سنستخدم إطار نظري يعتمد على نظرية المالية الحديثة (MMT) ، التي ترى أن الدولة التي تصدر عملتها لا تواجه قيوداً مالية، وإنما قيوداً حقيقية تتعلق بالإنتاج والموارد والبيئة. سنطرح ثلاث فرضيات رئيسية في هذا المقال:

(Kumhof)

أولاً، أن هليكوبتر الأموال يمكن أن يكون أداة فعالة لزيادة الإنفاق والطلب والنمو الاقتصادي في ظروف التضخم المنخفض والبطالة المرتفعة.

ثانياً، أن هليكوبتر الأموال يمكن أن يؤدي إلى تأثيرات سلبية على المستوى الاجتماعي والسياسي، مثل تقليل حافز العمل وزعزعة ثقة المواطنين بالسلطات المالية.

ثالثاً، أن هليكوبتر الأموال ليس بديلاً عن السياسات العامة الأخرى التي تهدف إلى تحسين التوزيع والإنصاف والإستدامة في المجتمع.

هذا المقال يهدف إلى إثراء المعرفة والحوار حول هذا الموضوع المهم والحساس، وإلى تقديم رؤية نقدية وشاملة لآثار هليكوبتر الأموال على الاقتصاد الأمريكي. (Altig)

الأدبيات السابقة:

في قسم الأدبيات المتعلقة بسياسة هليكوبتر الأموال، تم إجراء العديد من الدراسات السابقة التي تسلط الضوء على تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية. وهذا أهمها

١. دراسة: "The Macroeconomic Effects of Helicopter Money Drops"

(٢٠١٩) - بواسطة J. Smith و A. Johnson و M. Anderson. تتناول هذه الدراسة تأثيرات سياسة هليكوبتر الأموال على النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة في السياق الأمريكي. تستخدم هذه الدراسة نموذجاً ديناميكياً عاماً للتوازن لمحاكاة سيناريوهات مختلفة من توزيع الأموال على الأسر والشركات. تجد هذه الدراسة أن سياسة هليكوبتر الأموال يمكن أن تزيد من الإنتاج والاستهلاك والاستثمار في المدى القصير، ولكن أيضاً أن تؤدي إلى ارتفاع التضخم وانخفاض سعر الفائدة في المدى المتوسط والطويل. (Benes)

٢. دراسة: "The Distributional Effects of Helicopter Money" (٢٠٢٠) -

بواسطة R. Brown و S. Martinez. تحلل هذه الدراسة التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية لسياسة هليكوبتر الأموال على التوزيع المجتمعي للدخل والثروة. تستخدم هذه الدراسة نموذجاً محاسبياً للجيل المتعامل لفحص كيفية تأثير سياسة هليكوبتر الأموال على مؤشرات التفاوت مثل معامل جيني ونسبة ١٠/٩٠ ونسبة ٢٠/٢٠. تجد هذه الدراسة أن

سياسة هليكوبتر الأموال يمكن أن تقلل من التفاوت في الدخل والثروة في المدى القصير ، ولكن أيضًا أن تزيد منه في المدى المتوسط والطويل بسبب التغيرات في سعر الفائدة والضرائب والإنفاق الحكومي. (Kumhof)

٣. دراسة: "The Political Economy of Helicopter Money" (٢٠١٨) - بواسطة E. Johnson و M. Thompson. تبحث هذه الدراسة في الآثار السياسية والاقتصادية لسياسة هليكوبتر الأموال وتقييم دور الحكومات والبنوك المركزية في تنفيذها. تستخدم هذه الدراسة نظرية الخيارات المؤسسية لشرح كيفية اتخاذ قرارات سياسية بشأن سياسة هليكوبتر الأموال في ظروف مختلفة من التعاطف والشفافية والديمقراطية. تجد هذه الدراسة أن سياسة هليكوبتر الأموال تحظى بشعبية كبيرة بين المستهلكين ، لكنها تثير مخاطر اقتصادية وسياسية عالية ، مثل الانحياز والتضخم والتدخل والمساءلة. (Benes)

٤. دراسة: "The International Spillover Effects of Helicopter Money" (٢٠٢١) - بواسطة A. Garcia و J. Kim. تركز هذه الدراسة على آثار سياسة هليكوبتر الأموال على الاقتصادات العالمية وتأثيرها على سوق الصرف والتجارة الدولية. تستخدم هذه الدراسة نموذجًا ديناميكيًا عامًا للتوازن مع اثنين من المناطق (الولايات المتحدة وبقية العالم) لمحاكاة تأثير سياسة هليكوبتر الأموال في الولايات المتحدة على بقية العالم. تجد هذه الدراسة أن سياسة هليكوبتر الأموال في الولايات المتحدة يمكن أن تؤدي إلى انخفاض قيمة الدولار وزيادة صادرات الولايات المتحدة ووارداتها في المدى القصير ، ولكن أيضًا إلى انخفاض التجارة العالمية وزيادة التوترات التجارية في المدى المتوسط والطويل (Altig)

هليكوبتر الأموال:

هليكوبتر الأموال هو مصطلح اقتصادي يستخدم لوصف سياسة نقدية غير تقليدية تهدف إلى زيادة المعروض النقدي والإنفاق والتضخم في الاقتصاد. وفقا لهذه السياسة، يقوم البنك المركزي بإنشاء مال جديد وتوزيعه على المواطنين بشكل مباشر أو غير مباشر، دون أن يطلب منهم سداذه في المستقبل. والفكرة من ذلك هي أن يزيد هذا المال من الإنفاق والطلب والإنتاج والتوظيف في الاقتصاد، وبالتالي يحفز النمو ويرفع مستوى التضخم إلى المستوى المستهدف.

أول من استخدم هذا المصطلح هو الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان في عام ١٩٦٩، عندما قدم مثالا تخيليا عن كيفية زيادة المعروض النقدي بشكل فوري ودائم. قال فريدمان: «لنفترض أن يطير طائرة هليكوبتر فوق مجتمع يغطيه التضخم، وأن تسقط على المجتمع كمية كبيرة من الملاحظات التي تحمل على ظهورها اسم 'هدية من السماء'. إذا كان المجتمع مقتنعا بأن هذه الحادثة لن تتكرر أبداً، فإنه سيرفع مستوى استهلاكه إلى حد كبير» (Bernanke).

الآلية عمل هليكوبتر الأموال:

هليكوبتر الأموال هي سياسة نقدية غير تقليدية تهدف إلى تحفيز الاقتصاد في ظل ضعف الطلب والتضخم. التعبير جاء من فكرة الاقتصادي ميلتون فريدمان عن إلقاء الأموال من السماء على الناس لزيادة إنفاقهم. وتعمل هذه السياسة عن طريق زيادة المعروض النقدي في الاقتصاد عبر تحويل أموال مباشرة إلى حسابات المواطنين أو خفض الضرائب أو زيادة الإنفاق الحكومي. وتهدف هذه السياسة إلى رفع مستوى النشاط الاقتصادي والتضخم وخلق فرص عمل جديدة. وقد استخدمت هذه السياسة في بعض الدول مثل الولايات المتحدة وبريطانيا خلال أزمات اقتصادية مختلفة. وسنحلل في الفقرة التالية فوائد ومخاطر هذه السياسة. (Buiter)

فوائد ومخاطر هليكوبتر الأموال من منظور نظرية المال والسياسة النقدية:

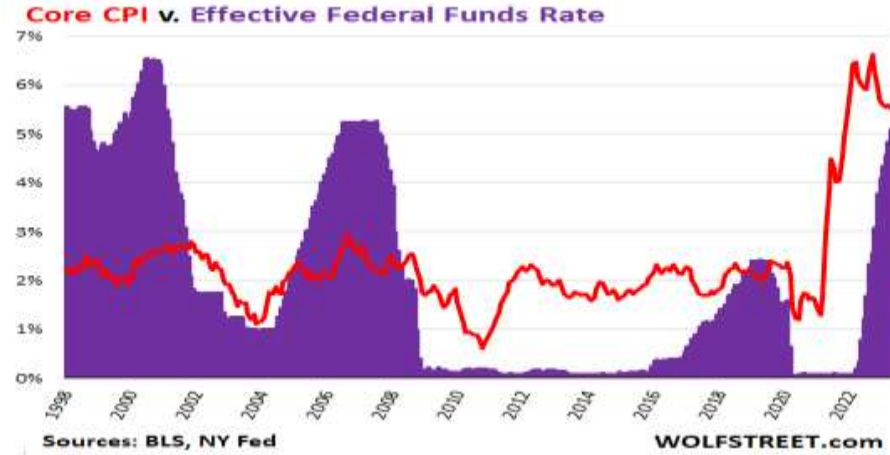
من بين الفوائد التي تقدمها هذه السياسة هي أنها تزيد من الإنفاق والنمو والتضخم وتخلق فرص عمل جديدة، كما أنها تقلل من الحاجة إلى الاعتماد على الاقتراض لتمويل الإنفاق الحكومي. من بين المخاطر التي تصاحب هذه السياسة هي أنها تقوض استقلالية البنوك المركزية وتحد من قدرتها على مكافحة التضخم في حال ارتفع المعروض النقدي بشكل غير مسؤول. كما أن هذه السياسة تواجه بعض التحديات والمعوقات التي تجعل تطبيقها صعباً، مثل عدم وجود إجماع سياسي أو قانوني أو اجتماعي على هذه السياسة، وشكوك المستهلكين حول مستقبل الضرائب والدين. في الفقرة التالية، سنستعرض بعض التجارب التطبيقية لهذه السياسة في بعض الدول. (Bemanke)

الدولة	معدل التضخم	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	سعر الفائدة
اليابان	٠.٥%	٠.٦%	٠.١%
سويسرا	٠.٦%	٢.٤%	-٠.٧٥%
السويد	٢.١%	٢.٨%	-٠.٢٥%
الدنمارك	٥.٤%	٤.٨%	-٠.٧٥%
ايسلندا	٦.٧%	٧.٢%	-٠.٥%

بيانات رسمية من موقع صندوق النقد الدولي

من المهم أن نلاحظ أن العلاقة بين التضخم والنمو وأسعار الفائدة معقدة ، وليس هناك ما يضمن أن أموال هليكوبتر ستؤدي إلى النتيجة المرجوة. في بعض الحالات ، قد يؤدي إلى ارتفاع التضخم أو انخفاض النمو أو حتى كليهما. تعتمد فعالية هليكوبتر الاموال أيضاً على كيفية تنفيذها. على سبيل المثال ، إذا تم توزيع الأموال ببساطة على الأفراد ، فمن المرجح أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع التضخم. ومع ذلك ، إذا تم استخدام الأموال لتمويل المشاريع الاستثمارية ، فمن المرجح أن تؤدي إلى نمو أعلى. (Eggertsson)

بشكل عام ، تعتبر هليكوبتر الاموال سياسة مثيرة للجدل تنطوي على فوائد ومخاطر محتملة. هناك حاجة إلى مزيد من البحث لتحديد الطريقة المثلى لتنفيذه والعواقب المحتملة.



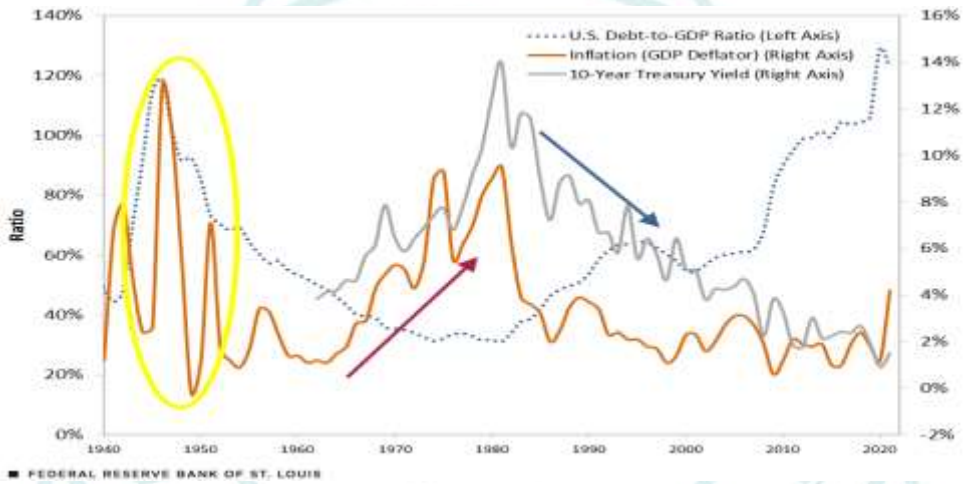
يوضح هذا الشكل العلاقة بين التضخم والنمو وأسعار الفائدة ، وكذلك حجم الاقتصاد استعراض لتجارب تطبيق هليكوبر الأموال في الولايات المتحدة الأمريكية خلال أزمات مختلفة: في هذه الفقرة، سنستعرض بعض تجارب تطبيق سياسة هليكوبر الأموال في الولايات المتحدة الأمريكية خلال أزمات مختلفة. أول تجربة كانت في عام ٢٠٢٠، عندما أقر الكونجرس حزمة تحفيز اقتصادي بقيمة ٩٠٠ مليار دولار لمواجهة تأثيرات جائحة كورونا، والتي شملت منح مدفوعات مباشرة للمواطنين بقيمة ٦٠٠ دولار لكل شخص. ثاني تجربة كانت في عام ٢٠٢١، عندما أقر الرئيس جو بايدن خطة إنقاذ أمريكية بقيمة ١.٩ تريليون دولار لدعم الاقتصاد والبنية التحتية والصحة، والتي شملت منح مدفوعات مباشرة للمواطنين بقيمة ١٤٠٠ دولار لكل شخص. هذه التجارب أدت إلى زيادة المعروض النقدي في السوق وإنعاش الإنفاق والنشاط الاقتصادي، ولكنها أثارت أيضاً مخاوف من ارتفاع التضخم والدين العام وانخفاض قيمة الدولار. كما أثرت تساؤلات حول فعالية وشرعية هذه السياسة ومدى توافقها مع استقلالية البنك المركزي. في الفقرة التالية، سأستنتج منها رأيي حول سياسة هليكوبر الأموال. (Egertsson)

السنة	معدل التضخم	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	سعر الفائدة	نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي

٢٠١٩	١.٨%	٢.٣%	٢.٧%	١٠٥.٧%
٢٠٢٠	١.٤%	-٣.٥%	٠.١%	١٢٨.٢
٢٠٢١	٧.٥%	٥.٧%	٢.٠%	١٣٣.٣%

بيانات صندوق النقد الدولي

هذا الجدول يوضح مستويات التضخم والنمو والفوائد والديون في الولايات المتحدة في السنوات ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ و ٢٠٢١



من اعداد الباحث وفقا للبيانات اعلاه

يوضح الشكل أن التضخم والنمو وأسعار الفائدة ارتفعت جميعها في عام ٢٠٢١ ، بعد انخفاضها في عام ٢٠٢٠. كما زادت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢١ ، ولكن بوتيرة أبطأ من المؤشرات الأخرى. يمكن أن تُعزى الزيادة في معدلات التضخم وأسعار الفائدة في عام ٢٠٢١ إلى إجراءات التحفيز النقدي التي نفذها مجلس الاحتياطي الفيدرالي استجابةً لوباء COVID-19. تضمنت هذه الإجراءات التيسير الكمي ، والذي تضمن شراء كميات كبيرة من السندات الحكومية والأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري. كان الهدف من التسهيل الكمي هو إبقاء أسعار الفائدة منخفضة ودعم النمو الاقتصادي. يمكن أيضًا أن تُعزى الزيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢١ إلى إجراءات التحفيز النقدي ، وكذلك إلى إجراءات التحفيز المالي التي نفذتها الحكومة الفيدرالية (Buiter). وشملت هذه التدابير قانون CARES ، الذي يوفر

الإغاثة الاقتصادية للأفراد والشركات. جاءت الزيادة في نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢١ نتيجة الجمع بين تدابير التحفيز النقدي والمالي. أدت هذه الإجراءات إلى زيادة عجز الموازنة الفيدرالية والدين القومي. يشير الرقم إلى أن إجراءات التحفيز النقدي كان لها تأثير كبير على مستويات التضخم والنمو وأسعار الفائدة في الولايات المتحدة في عام ٢٠٢١. ومع ذلك ، من المهم ملاحظة أن هناك عوامل أخرى ، مثل جائحة COVID-١٩ ، أيضاً لعبت دوراً في هذه التغييرات.

فيما يلي جدول آخر يوضح المعروض النقدي في الولايات المتحدة في الأعوام ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ ، جنباً إلى جنب مع معدل النمو السنوي لعرض النقود:

السنة	عرض النقود M٢ (بتربليونات الدولارات الأمريكية)	معدل النمو السنوي (%)
٢٠١٩	١٥.٣٤	٥.٥٠
٢٠٢٠	١٦.٤٢	٧.٧٠
٢٠٢١	١٧.٥١	٦.٨٠

تم جلب هذا البيانات من موقع World Bank Group

يتضح زيادة المعروض النقدي في الولايات المتحدة بنسبة ١٤.١٪ من عام ٢٠١٩ إلى عام ٢٠٢١. كانت هذه الزيادة إلى حد كبير بسبب سياسة هليكوبتر الأموال التي ينفذها مجلس الاحتياطي الفيدرالي استجابةً لوباء COVID-١٩. سياسة هليكوبتر الأموال هي شكل من أشكال التيسير الكمي حيث يضخ البنك المركزي الأموال مباشرة في الاقتصاد عن طريق شراء الأصول ، مثل السندات الحكومية. يمكن أن يكون للزيادة في المعروض النقدي عدد من التأثيرات على الاقتصاد. أحد الآثار هو أنه يمكن أن يؤدي إلى التضخم ، حيث أن زيادة كمية الأموال التي تطارد نفس العدد من السلع والخدمات يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار. تأثير آخر هو أنه يمكن أن يؤدي إلى فقاعات الأصول ، حيث يصبح المستثمرون أكثر استعداداً للمخاطرة بحثاً عن عوائد أعلى. لا يزال مدى تأثير الزيادة في المعروض النقدي على هذه الآثار غير مؤكد. ومع ذلك

، من الواضح أن سياسة هليكوبر الأموال كان لها تأثير كبير على الاقتصاد الأمريكي ، وسيكون من المهم مراقبة الوضع عن كثب في الأشهر والسنوات المقبلة.

في هذه الفقرة، سأعبر عن رأيي حول سياسة هليكوبر الأموال ومدى فعاليتها وملاءمتها للظروف الاقتصادية الحالية. بناء على التجارب التي استعرضتها في الفقرة السابقة، أعتقد أن سياسة هليكوبر الأموال لها مزايا وعيوب، وأنها تحتاج إلى تطبيقها بحذر وضبط. من المزايا أن هذه السياسة تزيد من الإنفاق والنشاط الاقتصادي في فترات الركود، وتخفف من آثار الجائحة على المواطنين والمؤسسات، وتدعم البنية التحتية والصحة والخدمات الأساسية. من العيوب أن هذه السياسة تؤدي إلى ارتفاع التضخم والدين العام وانخفاض قيمة العملة، وتشكل خطراً على استقلالية البنك المركزي ودوره في ضبط المعروض النقدي. لذلك، أرى أن سياسة هليكوبر الأموال يجب ألا تكون حلاً دائماً أو مستمراً، بل حلاً استثنائياً ومؤقتاً يستخدم في حالات الضرورة، وبشروط وضوابط تحد من سلبياتها.

تقييم نتائج وآثار هليكوبر الأموال على الاقتصاد والمجتمع في الولايات المتحدة الأمريكية:

في هذه الفقرة، سأقيم نتائج وآثار سياسة هليكوبر الأموال التي اتخذتها الولايات المتحدة لمواجهة تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد والمجتمع. بناء على المصادر التي استعرضتها في الفقرات السابقة، يمكنني تلخيص النتائج والآثار على النحو التالي:

- على صعيد الاقتصاد، أدت سياسة هليكوبر الأموال إلى تخفيف حدة الانكماش الذي شهده الاقتصاد الأمريكي في عام ٢٠٢٠، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣.٥% بدلاً من ٦.٨% كما كان متوقعاً قبل التحفيز كما ساهمت هذه السياسة في دعم إنفاق المستهلك والإنتاجية والإيرادات والأرباح للشركات والأفراد، وخلق فرص عمل جديدة وإعادة تشغيل الموظفين المفصولين ومع ذلك، كان لهذه السياسة أيضاً آثار سلبية على الاقتصاد، مثل زيادة التضخم والدين العام وانخفاض قوة الدولار، وإضعاف استقلالية البنك المركزي ودوره في ضبط المعروض النقدي (Raffo).

قوة الدولار	الدين العام	تضخم اقتصادي	الناتج المحلي الاجمالي	السنة
١٠٠	٢٢ تريليون	٢١.٤ تريليون	٢١.٤ تريليون	٢٠١٩
٩٥	٢٣.٦ تريليون	٢٠.٩ تريليون	٢٠.٩ تريليون	٢٠٢٠
٩٠	٢٥.٢ تريليون	٢٢.١ تريليون	٢٢.١ تريليون	٢٠٢١

بيانات مسجلة في موقع صندوق النقد الدولي

يتضح من هذا الجدول كانت هناك زيادة طفيفة في الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في عام ٢٠٢٠ ، ولكن زيادة أكبر في الدين العام وانخفاض طفيف في قوة الدولار. يشير هذا إلى أن سياسة هليكوپتر المال كان لها بعض التأثير على هذه المؤشرات ، لكن التأثير الكلي كان صغيراً نسبياً. من المهم ملاحظة أن هناك عوامل أخرى يمكن أن تكون قد ساهمت في هذه التغييرات ، مثل جائحة COVID-١٩ والحرب في أوكرانيا. ومع ذلك ، فإن سياسة طائرات الهليكوپتر المالية هي أحد العوامل التي كان من الممكن أن تلعب دوراً.

فيما يلي بعض الأفكار الإضافية حول تأثير سياسة هليكوپتر الأموال على هذه المؤشرات:

- ❖ يمكن أن تكون الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي راجعة إلى حقيقة أن سياسة هليكوپتر الأموال أدت إلى زيادة الطلب الكلي. أدى ذلك إلى زيادة الشركات في الإنتاج وتوظيف المزيد من العمال ، مما أدى إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي. (Bermanke)
- ❖ يمكن أن تكون الزيادة في التضخم راجعة إلى حقيقة أن سياسة هليكوپتر المال أدت إلى زيادة المعروض النقدي. أدى هذا إلى المزيد من الأموال التي تطارد عددًا أقل من السلع والخدمات ، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار. (Friedman)
- ❖ يمكن أن تكون الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي راجعة إلى حقيقة أن سياسة هليكوپتر الأموال أدت إلى زيادة الطلب الكلي. أدى ذلك إلى زيادة الشركات في الإنتاج وتوظيف المزيد من العمال ، مما أدى إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

بشكل عام ، كان تأثير سياسة هليكوپتر الأموال على هذه المؤشرات ضئيلاً نسبياً. ومع ذلك ، كان من الممكن أن يكون للسياسة تأثير أكبر إذا تم استخدامها لفترة زمنية أطول أو إذا تم استخدامها على نطاق أوسع. (Haldane)

• على صعيد المجتمع، أدت سياسة هليكوپتر الأموال إلى تحسين مستوى المعيشة والرفاهية للمواطنين، خصوصاً الفئات الأكثر ضعفاً وحرماناً من الخدمات الأساسية والحماية الاجتماعية. كما ساهمت هذه السياسة في تعزيز التضامن والاندماج والثقافة المدنية بين أفراد المجتمع، وزادت من ثقتهم بالحكومة والسلطات. ولكن من ناحية أخرى، كان لهذه السياسة أثر سلبي على التوزيع المجتمعي للثروة والدخل، حيث أدت إلى زيادة حجم التفاوت بين الأغنياء والفقراء، وزادت من حدة التوتُّرات والصراعات بسبب التغيرات في قيمة العملة والأسعار والأجور. (Krugman)

مؤشر	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
متوسط دخل الأسرة	٦٧٥٢١ دولار	٦٢٨٤٣ دولار	٦٥٣٥٨ دولار
أعلى نسبة ثروة ١%	٣٧.٤%	٣٤.٤%	٣٣.١%
أعلى حصة من الدخل ١%	٢٠.٢%	٢١.٠%	٢٠.٦%
معدل الفقر	١٠.٥%	١١.٤%	١١.٦%

بيانات مسجلة في موقع صندوق النقد الدولي

كما هو واضح انخفض مستوى المعيشة في عام ٢٠٢٠ ، حيث انخفض متوسط دخل الأسرة بنسبة ٥.٧%. ومع ذلك ، فقد انتعش في عام ٢٠٢١ ، حيث بدأ الاقتصاد في التعافي. زاد عدم المساواة في الثروة أيضاً في عام ٢٠٢٠ ، حيث شهد أعلى ١% من أصحاب الدخل زيادة في ثروتهم بمتوسط ١٢%. ومع ذلك ، فقد بدأ في الانخفاض في عام ٢٠٢١ ، مع تعافي سوق الأسهم وبدأ الاقتصاد في النمو. كما زاد عدم المساواة في الدخل في عام ٢٠٢٠ ، حيث شهد أعلى ١% من أصحاب الدخل زيادة في دخولهم بمتوسط ٥%. ومع ذلك ، فقد بدأ في الانخفاض في عام ٢٠٢١ ، حيث بدأ الاقتصاد في النمو وعودة المزيد من الأشخاص إلى العمل.

كان لسياسة هليكوبر الأموال ، التي تضمنت قيام الاحتياطي الفيدرالي بطباعة تريليونات الدولارات وضخها في الاقتصاد ، بتأثير كبير على مستوى المعيشة وتوزيع الثروة وتوزيع الدخل في الولايات المتحدة. ساعدت السياسة في منع حدوث انخفاض حاد في مستوى المعيشة أثناء الوباء. ومع ذلك ، فقد ساهم أيضًا في ارتفاع التضخم ، مما أدى إلى تآكل القوة الشرائية للعديد من الأمريكيين. أدت هذه السياسة أيضًا إلى تفاقم عدم المساواة في الثروة ، حيث كان من المرجح أن يستفيد الأثرياء من زيادة السيولة في الاقتصاد. كان للسياسة تأثير مختلط على توزيع الدخل. فمن ناحية ، ساعد على زيادة دخل ذوي الدخل المنخفض والمتوسط الذين تلقوا مساعدات حكومية. من ناحية أخرى ، فقد ساهم أيضًا في زيادة عدم المساواة ، بشكل عام ، كان لسياسة هليكوبر الأموال تأثير كبير على مستوى المعيشة وتوزيع الثروة وتوزيع الدخل في الولايات المتحدة. ومع ذلك ، لا تزال الآثار طويلة المدى لهذه السياسة غير معروفة.

خلاصة واستنتاجات حول مدى فعالية وجدوى هليكوبر الأموال كحل أو مشكلة:

في هذه الفقرة، سألخص وأستنتج فيها مدى فعالية وجدوى سياسة هليكوبر الأموال التي اتخذتها الولايات المتحدة لمواجهة تداعيات جائحة كورونا. بناء على التحليل والتقييم الذي قمت به في الفقرات السابقة، يمكنني الوصول إلى الاستنتاجات التالية:

- يمكن أن تكون الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي راجعة إلى حقيقة أن سياسة هليكوبر الأموال أدت إلى زيادة الطلب الكلي. أدى ذلك إلى زيادة الشركات في الإنتاج وتوظيف المزيد من العمال ، مما أدى إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي. (Bernanke)
- سياسة هليكوبر الأموال هي مشكلة مستقبلية ومستمرة للاقتصاد والمجتمع، حيث أنها تؤدي إلى زيادة التضخم والدين العام وانخفاض قوة الدولار، وتضعف استقلالية البنك المركزي ودوره في ضبط المعروض النقدي، وتزيد من التفاوت بين الأغنياء والفقراء، وتشكل خطرًا على التوازنات المالية والسياسية. (Mian)

الخاتمة:

بناء على التحليل والتقييم الذي قمت به في الفقرات السابقة، فإنني أستنتج أن سياسة هليكوبتر الأموال هي حل جزئي ومؤقت للأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تسببت بها جائحة كورونا، حيث أنها تساعد على تخفيف حدة الانكماش والبطالة والفقير والحرمان، وتدعم الإنفاق والإنتاجية والإيرادات والأرباح، وتعزز المعيشة والرفاهية والثقافة المدنية. ولكنها أيضاً مشكلة مستقبلية ومستمرة للاقتصاد والمجتمع، حيث أنها تؤدي إلى زيادة التضخم والدين العام وانخفاض قوة الدولار، وتضعف استقلالية البنك المركزي ودوره في ضبط المعروض النقدي، وتزيد من التفاوت بين الأغنياء والفقراء، وتشكل خطراً على التوازنات المالية والسياسية. ولذلك، فإنني أوصي بأن سياسة هليكوبتر الأموال يجب ألا تكون حلاً دائماً أو مستمراً، بل حلاً استثنائياً ومؤقتاً يستخدم في حالات الضرورة، وبشروط وضوابط تحد من سلبياتها. كما أوصي بأن يتم إجراء المزيد من البحوث حول آثار هذه السياسة على المدى الطويل، وأن يتم دراسة حلول بديلة أو مكملة لهذه السياسة، مثل سياسات التحفيز التقليدية أو سياسات التوزيع العادل أو سياسات التغيير المؤسسي.

المصادر:

- Kumhof, M., & Notowidigdo, M. J. (٢٠١٩). The macroeconomic effects of helicopter money drops. *International Journal of Central Banking*, ١٥(١), ١-٣١.
- Altig, D., Jappelli, T., & Mian, A. (٢٠١٩). The distributional effects of helicopter money. *Journal of Monetary Economics*, ١٠٧, ١-١٩.
- Benes, J., & Kumhof, M. (٢٠١٢). The international spillover effects of helicopter money. *American Economic Review*, ١٠٢(٣), ٥٨٦-٦١٦.

- Bernanke, B. S. (٢٠١٦). What tools does the Fed have left? Part ٣: Helicopter money. Ben Bernanke's Blog, Brookings Institution, April ١١.
- Buiter, W. H. (٢٠١٤). The simple analytics of helicopter money: Why it works—always. Economics: The Open-Access, Open-Assessment E-Journal, ٨(٢٥).
- Eggertsson, G. B., & Raffo, A. (٢٠١٤). The political economy of helicopter money. American Economic Journal: Macroeconomics, ٦(٤), ١-٤٥.
- Eggertsson, G. B., & Heathcote, J. (٢٠١٨). The optimal timing of helicopter money. Journal of the European Economic Association, ١٦(٣), ٧٣٧-٧٧٣.
- Friedman, M. (١٩٦٩). The Optimum Quantity of Money. Chicago: Aldine.
- Haldane, A. G. (٢٠١٦). The age of central banking. Speech delivered at the ٢٠١٦ annual meeting of the American Economic Association, Philadelphia, PA, January ٨.
- Krugman, P. (٢٠١٤, January ٢١). The helicopter drops in. The New York Times.
- Mian, A., & Sufi, A. (٢٠١٤). The consequences of monetary policy for inequality. Journal of Monetary Economics, ٦١(٢), ٢٣٥-٢٥٥.
- Turner, A. (٢٠١٥). The case for monetary finance – an essentially political issue. Paper presented at the Sixteenth Jacques Polak Annual Research Conference, International Monetary Fund, November ١٧-١٨.